أكاديمية الإدارة والسياسة للدراسات العليا

مركز غزة للسياسات والإستراتيجيات

الراصد

شؤون عربية

2018/03/05م

مسار النخبة
ELITE TRAKE

المحتويات

العتيبة حرّض كوشنر على دفع ترامب لمهاجمة قطر في بداية الحصار 3

العرب وإيران .. ضرورات الحوار 5

الموقف العربي من سورية 7

العاهل الأردني يدعو لإعادة إطلاق مفاوضات فلسطينية إسرائيلية جادة 10

السيسي وبن سلمان يتفقان على السعي لتسويات سياسية لأزمات المنطقة 11

لماذا تصف السعودية "حماس" بالمنظمة الإرهابية؟ 13

دول الحصار واستهداف الرأي العام القطري 18

كيف ساهم تدخّل الإمارات لصالح ترامب في حصار قطر؟ 21

سوريا وأوكرانيا بلدا تماس روسي - أميركي 23

العتيبة حرّض كوشنر على دفع ترامب لمهاجمة قطر في بداية الحصار

العربي الجديد 4\3\2018

كشف موقع "ذا إنترسبت" الأميركي أنّ السفير الإماراتي في واشنطن يوسف العتيبة، هو من حرّض جاريد كوشنر مستشار وصهر الرئيس الأميركي دونالد ترامب، على إلصاق تهمة تمويل الإرهاب بقطر، وذلك غداة رفض الدوحة عرضاً لـ"شركات كوشنر" العقارية، الربيع الماضي، لتمويل أحد مشروعاتها.

وفي مقابلة مع قناة "سي إن إن" الأميركية، التي استخدمت عبارة "حصار قطر" لأول مرة، في تقرير لها، قال راين غريم مدير مكتب واشنطن في "ذا إنترسبت"، يوم السبت، إنّ "شركات كوشنر"، كانت تجوب العالم من أجل تأمين استثمار بقيمة مليار دولار، لأحد أصولها الذي يعاني من وضع مالي سيئ.

وذكّر غريم، بما أورده موقع "ذا إنترسبت"، نقلاً عن مصدرين اثنين، بأنّ شركة العقارات التابعة لكوشنر، توجّهت بشكل مباشر للحكومة القطرية، للحصول على تمويل للعقار (666 الجادة الخامسة) في مدينة نيويورك، وقدّمت في سبيل ذلك عرضاً لوزير المال القطري علي شريف العمادي، في إبريل/ نيسان الماضي، وتم رفضه.

وأشار غريم، إلى أنّ سعي وزير الخارجية الأميركي ريكس تيلرسون، للوساطة في الأزمة الخليجية، بعدما أقدمت السعودية والإمارات والبحرين ومصر، على قطع علاقاتها مع قطر، في 5 يونيو/حزيران الماضي، وفرض حصار بري وجوي عليها، قابله سعي من كوشنر لتحريض ترامب على اتخاذ موقف مغاير.

وقال غريم إنّه "بعد ساعة أو ساعة ونصف من محاولة تيلرسون التوسّط لحل الأزمة، خرج ترامب وقدّم بياناً يقلل من شأن كلام وزير الخارجية، ويتهم قطر بتمويل الإرهاب، وهي الدولة التي تحتضن أكبر قاعدة عسكرية أميركية في المنطقة".

وتابع "تيلرسون تيقّن بعد ذلك من أنّ سفير الإمارات في واشنطن، سلّم هذا البيان لكوشنر الذي مرره بدوره لترامب، وهذا التخفيض من شأن الديبلوماسية الأميركية هو السبب في أنّ الحصار ما يزال مستمراً حتى اليوم".

وفي أول موقف أميركي، بعد يوم من إعلان الحصار على قطر، دعا تيلرسون، الدول الخليجية إلى الحفاظ على وحدتها، والعمل على تسوية الخلافات بينها.

أما في أول تعليق له على إعلان الحصار، فقد كتب ترامب في تغريدة على "تويتر"، في 6 يونيو/حزيران 2017، "خلال زيارتي الأخيرة للشرق الأوسط (السعودية) قلت إنّه لا يمكن أن يستمر تمويل الفكر المتطرف. فأشار الزعماء إلى قطر. انظر".

وقبلها كان ترامب قد نشر تعليقاً على ما يجري في تغريدتين متتاليتين، كتب فيهما: "من الجيد أن نرى أن زيارة المملكة العربية السعودية واللقاء مع الملك و50 دولة بدأ يعطي نتائجه. لقد قالوا إنهم سيتبنّون موقفاً أكثر حزماً في التعاطي مع تمويل التطرّف، وكل التلميحات كانت تشير إلى قطر. ربما هذا الأمر سيكون بداية نهاية الإرهاب".

وجاء موقف ترامب، آنذاك، مناقضاً لموقف المؤسسة الأميركية، والذي صدر عن أعلى المستويات الدبلوماسية والعسكرية، وأثنى على العلاقات الاستراتيجية مع قطر، ودورها في تحقيق الأمن الإقليمي، وهو موقف تراجع عنه لاحقاً.

ولفت غريم، إلى أنّ المحقق الأميركي الخاص بملف التدخل الروسي المحتمل في الانتخابات الأميركية روبرت مولر، يبحث حالياً في مدى تأثير استغلال كوشنر منصبه كمستشار في البيت الأبيض، لتحقيق مكاسب تجارية شخصية، وانعكاس ذلك، على تغيير في السياسة الخارجية الأميركية.

وفي هذا الإطار، قال غريم عن كوشنر "القانون الفيدرالي يمنع عليك كموظف حكومي تقديم المشورة بشأن سياسة يمكن أن تستفيد منها مالياً. هل يمكن للمدعي العام إثبات ذلك، بالنظر إلى كل هذه الحقائق"؟

وختم غريم بالقول "في وضع مولر يمكن أن يكون ذلك صعباً دبلوماسياً، لأنه يجب استدعاء القطريين كي يشهدوا بالدليل، وبالتأكيد هم لا يريدون القيام بذلك مع عم كوشنر كونه الرئيس في وقت لا تزال فيه محاولات للتوسط من أجل حل الأزمة الخليجية. وهي أزمة ليست مجرد خرافة دبلوماسية وكادت أن تتحول إلى محطة ساخنة، لا سيما أنّه كانت هناك تقارير مفادها أنّ دولة الإمارات تفكر في إرسال قوة مرتزقة إلى قطر في عدوان فعلي".

العرب وإيران .. ضرورات الحوار

شفيق ناظم الغبرا الوطن القطرية 4\3\2018

ليس من السهل بناء أسس لحوار عربي- إيراني، فهناك أكثر من وجهة نظر عربية في 22 دولة عربية، وهناك نظام إيراني وحيد. إن وجهات النظر العربية تتقاطع، لكنها لا تتطابق، وهي في حالات عدة تتناقض وتتصارع. أما الرأي الإيراني فهو الآخر قد يختلف بين النظام ومعارضيه في الداخل والخارج، لكنه يميل للتجانس في عدد من القضايا، التي تجمع معظم الإيرانيين. الحوار العربي- الإيراني، رغم كل الأبعاد والخلافات، حوار ضروري وهام في زمن تفاقمت عبره النزاعات، خاصة في سوريا والعراق واليمن. فبالرغم من الدور الإيراني، في لبنان واليمن، إلا أن مربط القوة والتأثير الإيراني يقع في كل من العراق وسوريا.

وعلى سبيل المثال من الصعب أن يقع في العراق تشكيل حكومي وسياسة لا تحظى بقبول إيران. فقد أدى تهميش السنة في العراق في السنوات الماضية لبروز داعش، وتحول الأمر لحرب ضروس تدخل فيها الإقليم، بالإضافة للولايات المتحدة، وأدت سياسة إيران بنفس الوقت لتهميش قوى شيعية عديدة في العراق لصالح مدرسة أقرب لرؤية الجمهورية الإسلامية. إن الصراع حول العراق فتت العراق وفجر مكوناته وساهم في حربه الأهلية كما وفي تحويله للتبعية والضعف. السعي الإيراني للسيطرة وصل لمداه في جنوب العراق وبغداد، وذلك من خلال الحشد الشعبي الذي استخدم بالأساس لمواجهة قوات داعش. قد يصح القول إن رئيس الوزراء الحالي في العراق يبحث عن معادلة شراكة واستقلالية عن إيران. فالتحدي أمام العراق ليس بين العداء لإيران أو التبعية لها، بل في السعي لبناء حالة من الاستقلالية في ظل حسن الجوار والعلاقة بين متساويين. العراق التابع لإيران ضعيف مفكك وعبء عليها على المدى الاستراتيجي.

وينطبق ذات الأمر على سوريا. في سوريا لم تفهم إيران طبيعة الثورة. ففي الشهور الأولى الستة للثورة لم يكن هناك متطرفون في سوريا، بل سعت الثورة السورية لتحقيق مطالب مبسطة حول الإصلاح ورغبات الشعب في الكرامة والحرية. إن ما وقع في سوريا يشبه ما وقع في بداية الثورات في تونس ومصر واليمن وليبيا وحتى البحرين. لكن إيران فشلت في قراءة اللحظة، مما جعلها عرضة للتداخل مع دموية النظام. إن الموقف الإيراني في سوريا أدى لتورطها في نزاع مفتوح. لقد انحازت إيران للنظام ولدعايته دون دراية منها بوضع سوريا الحقيقي والقادم. ربما توقعت إيران أن يكون الصراع في سوريا قصيرا، فهي لم تقدر مدى

عمق الغضب الذي ساد عموم الشعب السوري. إيران اليوم لا تسيطر على كل سوريا، والحرب لم تنته، كما أن الدور الروسي والأميركي والتركي ودور قوى المعارضة والنظام، تتفاعل ضمن سلسلة حروب ومواجهات. وتلام إيران، أكبر اللوم، على أنها لم تحاور أيا من قوى المعارضة السورية، ولم تسع للتعامل مع القوى المسلحة المعتدلة بما فيها الجيش الحر الذي انشق عن جيش النظام. ربما لو حاورت إيران هذه القوى الوسطية لكان الوضع الإيراني– السوري أقل اختناقا وتوترا.

وتؤكد كل المؤشرات بأن إيران ابتلعت أكثر مما تستطيع، وهذا يجعلها في بداية عد عكسي لا يمكن لها منع حصوله. لكن من جهة أخرى إن قيام بعد الدول العربية بالتمهيد للاستعانة بإسرائيل لضرب إيران، سيعطي إيران قارب النجاة الذي تحتاجه في العلاقة مع الشعوب العربية. إن الدعوة لفرض عقوبات جديدة على إيران ولإلغاء الاتفاق النووي، ثم الدعوة لتوجيه ضربة أميركية لإيران، تعبير عن قصر النظر السائد في عدد من الأوساط السياسية العربية. إن السعي للتحالف مع إسرائيل والولايات المتحدة بهدف تقليم قوة إيران سوف يدفع الإقليم لحالة دمار بل وانهيار. ويؤكد لنا التاريخ بأن هذه الوسائل تأتي بنتائج عكسية، وتفرز على الأرض قوى لا يستطيع أحد من الدول التي قد تبدأ الحرب التنبؤ بها.

نحن وإيران نشترك سويا في مواجهة الاحتلال الإسرائيلي والصهيونية الساعية لأخذ مزيد من الأرض العربية، ونشترك سويا مع إيران في رفض تحويل القدس لعاصمة إسرائيل، ونشترك سويا في ضرورة إعلاء روح الاستقلال والاعتماد على الذات. لكننا لا نشترك مع إيران في سياساتها في كل من العراق وسوريا واليمن ولبنان. هذا لا يعني عدم المقدرة على التوصل لحلول تفاوضية تجعل إيران أكثر استعدادا للانسحاب من العمق العربي. إن حل الإشكال الإيراني– العربي يتطلب الكثير من الدبلوماسية، كما ويتطلب إعادة النظر بالأولويات الإقليمية.

الموقف العربي من سورية

خالد الدخيل الحياة 4\3\2018

لماذا هذا الصمت العربي أمام ما يحدث في حق السوريين من جرائم حرب، وتهجير ممنهج؟ «أيام حماة» كان بإمكان الجميع الصمت على المجزرة، المجازر الآن تتنقل من جسر الشغور إلى حمص، إلى إدلب، ومن درعا وحلب إلى الغوطة، المختلف ليس ثورة الاتصالات التي جعلت ما يحدث منذ 2011 على مرأى من الجميع، هناك مختلف آخر: الموقف العربي من التدخلات الأجنبية بشكل معلن، ومن منطلقات طائفية سافرة، تراجع الخطاب القومي وحل محله خطاب طائفي يبرر هذه التدخلات الأجنبية، قارن هذا بمرحلة الاستعمار، وأعقاب ما كان يعرف بحركات التحرر الوطني، إذا كان الموقف الدولي مما يحدث في سورية ليس مفاجئاً، فإن الموقف العربي مفاجئ ومدهش.

يبدو العرب عاجزون أمام تفشي الطائفية، والتدخلات الأجنبية، بل يبدو أحياناً وكأنهم غير معنيين، يقال إن هذا زمن الوهن السني، وهذا صحيح، والأصح أنه زمن الوهن العربي بسنته وشيعته ومسيحييه وغيرهم، صحيح أن الطائفية أبرز مصادر الوهن الآن، لكن هذا عارض لشيء آخر، اسأل نفسك: لماذا لم تكن الطائفية كذلك قبل الغزو الأميركي للعراق، وقبل الربيع العربي، وخاصة في سورية؟ ثم تنبّهْ إلى أن السؤال لا يعني أن أميركا أو روسيا مسؤولة عن تفجير الطائفية، قد تستفيد إحداهما أو كلتاهما من الطائفية ومترتباتها، وقد تتضرر أيضاً، لكن عناصر وصواعق التفجير محلية وإقليمية. روسيا مثلاً تستفيد من الميليشيات الإيرانية في سورية، وأميركا تفعل الشيء ذاته في العراق.

المدهش هذا الحضور الأجنبي والغياب العربي، هل هناك تواطؤ بين أميركا وروسيا وإيران؟ الأرجح لا، السؤال الأهم في مثل هذه الحالة: لماذا قبلت الحكومة العراقية بعد الاحتلال الأميركي بأن يتحول البلد إلى ساحة صراع طائفي، وسمحت لإيران بأن تكون طرفاً في هذا الصراع؟ في حالة سورية أيضاً استدعى النظام تدخل إيران بكل ميليشياتها العربية وغير العربية، لاحظ أن هذا يتم تحت ظلال «حزب البعث»، في كلتا الحالتين التدخل الأجنبي (الطائفي) يتم بغطاء رسمي معلن، كيف يستقيم للبعض، والحال كذلك، القول إن الغرب هو الذي يوظف الطائفية لتمزيق العالم العربي؟ هذا قول ينم عن سذاجة سياسية باذخة، توفر غطاء ثقافياً، من حيث لا تحتسب لتدخلات تستدعيها مصالح وسياسات محلية، وتتسبب بتمزيق النسيج الاجتماعي لتلك الدول.

في منظومة الموقف العربي مما يحدث في سورية، يبرز موقف الجزائر والمغرب ومصر، ثلاث من أكبر الدول العربية، تبدو فرادى ومجتمعة خارج اللعبة، وخاصة الجزائر والمغرب، صمت هذه الدول أمام هول ما يحدث للسوريين يصم الآذان، وهو صمت لا يطاول الموقف من النظام وحسب، بل يمتد ليشمل الوجود الإيراني والروسي ودوره في ما يحدث، لا يعني الصمت هنا قبول بالمجازر التي يتعرض لها السوريون، لكنه يعني عدم اكتراث بخطورة ما يحدث، ويستند إلى واقعية مشوهة، وربما مزيفة، هي خليط من العجز والانتهازية وضعف الحيلة في الوقت ذاته، هي واقعية مغلفة، وخاصة في حالة مصر، بخطاب أجوف عن العروبة ورفض الطائفية، لكنه رفض لطيف طائفي معين يشكل تهديداً مباشراً، وليس رفضاً للطائفية بكل تجلياتها. ومن منظور استراتيجي، سيقال إن السعودية أيضاً لم يعد لها صوت مرتفع عن سورية أخيراً، وهذا صحيح، لكن يمكن القول إننا في هذه الحالة أمام واقعية حقيقية تفرض نفسها، فمع الانكفاء الأميركي، وانكفاء العرب، وخاصة الدول الثلاث، وعجز أوروبا، والوضع في اليمن، يضاف إلى ذلك أزمة قطر، وتقلّب مواقف تركيا من الأزمة السورية، ماذا يمكن السعودية وحدها أن تفعل؟ على الأقل لم يتغير موقف السعودية من النظام، وفي الوقت ذاته لا يسعها إلا التفاهم وتعطيل مفاعيل الصدام مع روسيا، وذلك في ضوء خصومتها مع إيران، وارتباك علاقتها مع تركيا. هاتان الدولتان تشكلان الآن مع روسيا محوراً داخل سورية، وهو محور فرضته حاجة مباشرة لكل واحدة من هذه الدول وليس مصالح استراتيجية تجمع بينها.

بدوره، يعبر الموقف المغربي عن عزلة اختيارية عن مشكلات المشرق، كأن الرباط ترى أن هذه المشكلات مزمنة، وإمكان حلها وتجاوزها لا تبدو في الأفق. وبالتالي فالموقف الأسلم في هذه الحال هو الالتزام بمبدأ «النأي بالنفس» عن الجميع، أما الموقف الجزائري فقد يكون الأكثر مثاراً للدهشة، فهو لا يكتفي بالصمت على جرائم النظام، ولا على الوجود العسكري الإيراني والروسي والميليشيات داخل سورية لدعم النظام، بل هو مع ذلك مستمر في التقارب مع إيران وتعزيز علاقاته معها، ومثار الدهشة هنا أن الأسد كرئيس دولة هو الحليف الوحيد لطهران في العالم العربي، ما يجعل من إيران بأمس الحاجة لحليف عربي آخر بجانب الأسد يخفف من عزلتها الرسمية عربياً، تدرك إيران أن تحالفاتها في العالم العربي من لون مذهبي واحد يعزز ويؤكد الطبيعة الطائفية لدورها في المنطقة، وتحالفها مع الأسد، وهو العلوي، لا يخرج عن ذلك، وبالتالي هي في أمس الحاجة لحليف سني يموه صورة هذا التحالف، وفي نظر إيران الجزائر هي مثل هذا

الحليف، بالنسبة إليها هذا بلد عربي كبير أغلبية سكانه من السنة، ويحتل في الذاكرة الجمعية العربية أنه بلد المليون شهيد على خلفية ثورته ضد الاستعمار الفرنسي، لكن موقف الحكومة الجزائرية يوحي وكأن الأمر على العكس من ذلك، كأن الجزائر هي الأكثر حاجة لمثل هذا التحالف، وهو موقف، ومعه الموقف المصري، لا يمكن تفسيره بالطائفية، كل منهما يرفض الطائفية من حيث المبدأ، لكن يجمع كل منهما مع النظام السوري عصبية أخرى، هي عصبية حكم العسكر، ما يعني أن المصلحة السياسية المباشرة للنظام تغلبت على المبدأ، وهو ما ينطوي على تناقض قاتل، من حيث إنه يعتبر بقاء النظام حاجزاً في وجه الميليشيات، مع أنه نظام عصبيته وتحالفاته النهائية طائفية، ويعتمد على الميليشيات أيضاً. بعبارة أخرى، يوفر موقف كل من الجزائر ومصر غطاء للطائفية من حيث يريد كل منهما محاربتها.

غابت الرؤية الاستراتيجية في الصراع مع إسرائيل، وهي تغيب الآن أمام طائفية تتهدد الجميع، وتدخلات أجنبية من دول وميليشيات تتحدى بنية الدول العربية وشرعيتها، وهذه الدول تبدو ليست في عجلة من أمرها، كأن التاريخ يعيد نفسه.

العاهل الأردني يدعو لإعادة إطلاق مفاوضات فلسطينية إسرائيلية جادة

عمّان – خدمة قدس برس 4\3\2018

دعا العاهل الأردني الملك عبد الله الثاني، لضرورة تكثيف الجهود لإعادة إطلاق مفاوضات جادة بين الفلسطينيين والإسرائيليين، وفق حل الدولتين، وبما يفضي إلى إقامة الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها "القدس الشرقية".

جاءت تصريحات الملك عبد الله، خلال مباحثات أجراها اليوم الأحد، مع ألويزيو نونيس وزير خارجية البرازيل في العاصمة الأردنية "عمان".

وأفاد بيان للديوان الملكي، بأنه تم استعراض المساعي المبذولة لإيجاد حلول سياسية للأزمات التي تمر بها المنطقة، إضافة إلى جهود الحرب على الإرهاب، ضمن استراتيجية شمولية.

وبحث وزير الخارجية الأردني، أيمن الصفدي، مع وزير الخارجية البرازيلي القضايا المتعلقة بالقضية الفلسطينية والأزمة السورية والحرب على الإرهاب، وآفاق زيادة التعاون في المجالات الدفاعية والأمنية.

وقال بيان للخارجية الأردنية، إن الصفدي ونونيس أكدا خلال مباحثات منفصلة، أهمية تكاثف الجهود لحل الصراع الفلسطيني– الإسرائيلي على أساس حل الدولتين الذي يضمن قيام الدولة الفلسطينية على حدود الرابع من حزيران عام 1967 والتي تعيش بأمن وسلام إلى جانب إسرائيل.

وأكد الوزير الأردني، أهمية دور البرازيل في جهود تحقيق السلام على ضوء ما تحظى به من احترام وتقدير في المنطقة والعالم. مثمنًا موقفها الداعم لحل الدولتين.

وفي سياق آخر، شدد الصفدي ونظيره البرازيلي على أهمية استمرار توفير الدعم لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين لتمكين الوكالة من الاستمرار بتقديم خدماتها الحيوية للاجئين.

وجرى استعراض تطورات الأوضاع في سوريا وانعكاساتها على الأردن في ظل استضافة المملكة مليون وثلاثمائة ألف مواطن سوري.

واتفق الطرفان على أهمية التوصل إلى حل سياسي للأزمة السورية وفقًا للقرار 2254 وعبر مسار جنيف بما يحفظ وحدة سورية وسيادتها ويلبي طموحات الشعب السوري .

وذكر بيان الخارجية الأردنية، أنه قد تم الاتفاق على تطوير العلاقات الثنائية بين الأردن والبرازيل وتعزيز التعاون والتنسيق في القضايا الإقليمية والدولية.

السيسي وبن سلمان يتفقان على السعي لتسويات سياسية لأزمات المنطقة

القاهرة – خدمة قدس برس 4\3\2018

اتفق الرئيس المصري عبد الفتاح السيسي وولي العهد السعودي، محمد بن سلمان، مساء اليوم الأحد، على "الاستمرار في بذل الجهود المشتركة سعيًا للتوصل إلى تسويات سياسية للأزمات القائمة بعدد من دول المنطقة".

وقال بيان للرئاسة المصرية، إن السيسي وبن سلمان عقدا جلسة مباحثات بالقصر الرئاسي شرقي القاهرة، إثر وصول الأخير في زيارة لمصر تستمر 3 أيام.

وذكر البيان أن الجانبان اتفقا على "مواصلة العمل معًا من أجل التصدي للتدخلات الإقليمية ومحاولات بث الفرقة والتقسيم بين دول المنطقة".

وجدد السيسي التأكيد أن "أمن دول الخليج جزء لا يتجزأ من الأمن القومي المصري"، مشددًا على "عدم السماح بالمساس به والتصدي بفعالية لما تتعرض له من تهديدات".

وأشار بيان الرئاسة المصرية، إلى أن السيسي وبن سلمان اتفقا على الاستمرار في بذل الجهود المشتركة "بما يُنهي المعاناة الإنسانية الناتجة عن الأزمات السياسية في المنطقة ويحفظ سيادتها وسلامتها الإقليمية".

وناقش السيسي وبن سلمان، وفق البيان ذاته، سبل تعزيز مختلف جوانب العلاقات الثنائية بين البلدين (مصر والسعودية)؛ لاسيما الاقتصادية والاستثمارية منها.

وبحثا "تدشين المزيد من المشروعات المشتركة في ضوء ما يتوافر في البلدين من فرص استثمارية واعدة، وخاصةً في مجال الاستثمار السياحي بمنطقة البحر الأحمر".

ووصل ولي العهد السعودي إلى القاهرة، مساء اليوم، في أول زيارة خارجية له منذ توليه منصبه في يونيو/ حزيران 2017.

وتأتي الزيارة غداة إقرار المحكمة الدستورية العليا (أعلى محكمة بمصر)، في حكم نهائي، أمس السبت، صحة إقرار اتفاقية إعادة ترسيم الحدود البحرية بين القاهرة والرياض، التي تقضي بأحقية السعودية في جزيرتي تيران وصنافير الواقعتين في البحر الأحمر.

وسبق أن زار بن سلمان مصر 4 مرات منذ تولي السيسي حكم البلاد (عام 2014)، إحداها في عام 2016 وثلاث أخرى في عام 2015، والتقى آنذاك، السيسي ومسؤولين مصريين.

ومن المقرر أيضًا أن يزور ولي العهد السعودي لندن 7 مارس/ آذار الجاري، بخلاف زيارة أخرى مقررة لواشنطن في الفترة 19 إلى 22 مارس الجاري.

وتعد السعودية أكبر داعم اقتصادي وسياسي للسلطات المصرية في السنوات الأخيرة.

لماذا تصف السعودية "حماس" بالمنظمة الإرهابية؟

حسن أبو هنية عربي21 5\3\2018

عمدت الأنظمة الدكتاتورية في المنطقة العربية تاريخيا على التخلص من أزماتها الداخلية وتآكل شرعيتها الخارجية؛ على حساب المسألة الفلسطينية، من خلال التماهي مع الأطروحات الأمريكية والأوروبية التي تقوم سياساتها على اعتبار المستعمرة الاستيطانية الإسرائيلية قاعدة غربية متقدمة تضمن مصالحها في الشرق الأوسط، بحيث أصبحت "إسرائيل" الطريق الوحيد الضامن لاستدخال الأنظمة الدكتاتورية وشرعنتها لكسب رضى وقبول الدول الغربية. وقد شكلت التصنيفات "الإرهابوية" أحد أهم المداخل الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية لتصفية القضية الفلسطينية؛ بهدف نزع شرعية "المقاومة المسلحة" وتفكيك بنيتها الإيديولوجية الفكرية والاستراتيجية العسكرية، وتدجينها عبر مقاربة مسالمة لإرهاب الاحتلال.

يشير مسار انحدار التصورات العربية لحل القضية الفلسطينية من أطروحة التحرير إلى أطروحة التطبيع لسلسلة من تواريخ الأزمات العربية الداخلية والإقليمية والدولية، وقد بلغت مؤخرا حدها النهائي من خلال التماهي التام مع التصورات الأمريكية والأوروبية المتطابقة مع الرؤية الإسرائيلية. فمنذ نهاية الحرب الباردة وبروز نظرية خطر "الإرهاب الإسلامي"، دخل العالم العربي في مسار مقايضة "فلسطين". فعقب حرب الخليج بدأت مسارات مؤتمر مدريد للسلام 1991، وبعد أحداث أيلول/ سبتمبر ظهرت المبادرة العربية للسلام 2002، وهي مبادرة قدمتها العربية السعودية. وحتى ذلك التاريخ كانت السعودية لا تزال تعرف حماس كحركة مقاومة، وطالما اعترضت على جهود الغرب لفرض عزلة على حركة حماس.

عقب صعود تنظيم الدولة الإسلامية وتنامي الحديث عن أيديولوجيته الوهابية والأثر السعودي في تعزيز التطرف العنيف، دخلت السعودية في مسار إعادة النظر في علاقتها بالسلفية الوهابية، وعمدت إلى توسيع مدارك النظر في مسألة "الإرهاب". وفي سبيل شرعنة جهودها في محاربة الإرهاب، عملت على التماهي مع الأطروحات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية حول المسألة الفلسطينية وتعريفات الإرهاب، وأصبح وصف حركات المقاومة بالإرهاب ثيمة لازمة في تصريحات وزير الخارجية السعودية في المحافل الأمريكية والأوربية، وأصبحت متماهية مع أطروحات "صفقة القرن"، حيث قال وزير الخارجية السعودي عادل الجبير، أمام لجنة الشؤون الخارجية في البرلمان الأوروبي في بروكسل في 22 شباط/ فبراير

2018، إن وقف تمويل دولة قطر لحركة حماس سمح للحكومة الفلسطينية بالسيطرة على قطاع غزة، واصفا حماس بـ"المتطرفة" بعد وصفها بـ"الإرهابية" مؤخرا.

لا جدال أن وصف حركة حماس كمنظمة إرهابية يقع في صلب تطبيقات "صفقة القرن" الأمريكية الإسرائيلية عبر مدخل "الإرهاب"، وهي تطبيقات بدت واضحة عقب إعلان الاعتراف الأمريكي بالقدس المحتلة عاصمة لإسرائيل، ونقل السفارة الأمريكية من تل أبيب إلى القدس في كانون أول/ ديسمبر 2017، وذلك تحقيقا لمبادئ وثيقة الأمن القومي التي نصت على جوهر الصفقة وذرائعها. فبحسب الوثيقة "على مدار عقود كان الحديث عن أن الصراع الإسرائيلي الفلسطيني هو المحور الأساسي الذي منع تحقيق السلام في المنطقة، إلا أن اليوم يتضح أن التطرف الإرهابي الإسلامي الآتي من إيران قادنا لندرك أن إسرائيل ليست مصدرا للنزاع في الشرق الأوسط، وأن دولا أظهرت إمكانيات التعاون المشترك مع إسرائيل لمواجهة التهديدات الإيرانية". فالاستراتيجية الأمريكية لفهم طبيعة المخاطر في الشرق الأوسط؛ تشير إلى أن واشنطن ترى أن ثمة خطرين في المنطقة: الأول هو التنظيمات الإرهابية، والثاني هو الجمهورية الإيرانية.

إن التماهي مع التصنيفات الإرهابوية الأمريكية يقع في إطار ترتيب "صفقة القرن" بإدماج إسرائيل في المنطقة، من خلال تأسيس تحالف بين الإمبريالية الأمريكية والدكتاتوريات العربية والاحتلال الإسرائيلي، تحت ذريعة مواجهة الخطر المشترك المتمثل بالمنظمات "الإرهابية" و"إيران. فأولويات إدارة ترامب في المنطقة هي الحد من نفوذ إيران باعتبارها راعية للإرهاب، ومواجهة المنظمات العنفية المنبثقة عن أيديولوجية جماعة "الإخوان المسلمين". وتأتي تصريحات الجبير باعتبار حماس منظمة متطرفة وإرهابية؛ في سياق تسارع الإجراءات الأمريكية بتحقيق "صفقة القرن" التي تقوم على تصفية القضية الفلسطنية، وإدماج المستعمرة الاستيطانية الإسرائيلية في نسيج المنطقة العربية الإسلامية. وقد وضعت الخارجية الأمريكية، في 31 كانون الثاني/ يناير 2018، زعيم حركة "حماس" إسماعيل هنية على لائحتها الإرهابوية، كما قررت محكمة العدل الأوروبية، في 26 تموز/ يوليو 2017، إبقاء حركة المقاومة الإسلامية "حماس" على لائحة الاتحاد الأوروبي "للإرهاب".

إن التماهي مع السياسات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية قد أخذ مسارات أبعد في مجال التصنيفات الإرهابوية. فعقب الانقلاب العسكري على حكم الإخوان في مصر سارعت السعودية والإمارات بالترحيب

بإقصاء الجماعة وعزل الرئيس المنتخب محمد مرسي، ولم يقتصر الانقلاب على جماعة الإخوان المسلمين في مصر على عزلها سياسيا عن الحكم والسلطة، بل تطور إلى حملة منسقة لنزع الشرعية القانونية عن الجماعة؛ أسفرت عن تصنيفها كحركة إرهابية بتاريخ 25 كانون أول/ ديسمبر 2013. ولم تقف عمليات نزع الشرعية عن الجماعة على وجودها في مصر، بل امتدت إلى بلدان عربية عديدة عموما، وخليجية خصوصا، حيث قامت السعودية بضم الجماعة إلى قائمة المنظمات الإرهابية في 7 آذار/ مارس 2014، ثم تبعتها الإمارات العربية المتحدة في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 2014، بوضعها على قائمة التنظيمات الإرهابية.

إذا كان وصف جماعة الإخوان المسلمين بـ"الإرهاب" مستغربا، باعتبارها حركة سلمية، ونظرا لعدم وضعها على لوائح الإرهاب الأمريكية والأوروبية، فإن وضع حركة حماس أكثر غرابة؛ باعتبارها حركة مقاومة للاحتلال، وهو ما جعل تلك الدول تتخبط في توصيف حماس، وتتردد في وضعها على لوائحها رغم غرابتها، نظرا لتعقيدات المشهد الفلسطيني. فعقب إصدار محكمة القاهرة للأمور المستعجلة في 28 شباط/ فبراير 2015 حكما بإدراج حركة حماس ضمن "المنظمات الإرهابية"، ألغت محكمة الأمور المستعجلة في مصر الحكم المذكور في 6 حزيران/ يونيو 2015، وقضت بعدم الاختصاص في نظر الدعوى، وقد خلت القائمة "الإرهابوية" التي أصدرتها السعودية ومصر والإمارات والبحرين، في 8 حزيران/ يونيو 2017 والتي تضمنت تصنيف 59 فردا و12 كيانا قالت هذه الدول إنها "مرتبطة بقطر"؛ في قوائم الإرهاب المحظورة لديها، من وجود حركة "حماس".

من الواضح أن السعودية ومصر والإمارات تدرك تعقيدات وضع حماس على لوائح "الإرهاب"، فقد عملت على إجراء حوارات ومصالحات بين حماس وفتح، لكنها في ذات الوقت تحرص على التماهي مع التصنيفات الأمريكية والأوروبية والإسرائيلية، وهي تحاول أن تقدم نفسها كشريك في حرب الإرهاب وتطويع حركة حماس بطرائق شتى. فقد كان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب واضحا في وصف حركة حماس بالإرهابية، وذلك في أيار/ مايو 2017، خلال القمة العربية الإسلامية التي حضرها ما يقرب من 55 زعيما ورئيسا ومسؤولا؛ في الرياض، إذ وصف ترامب في خطابه حركة حماس بالإرهابية وقارنها بتنظيمي "داعش" و"القاعدة"، وقال إنها تمثل تهديدا إرهابيا للمنطقة، بل وطالب الدول العربية والإسلامية بطردها من

أراضيها، ولم تردّ السعودية مقر الاستضافة على ذلك، ذلك أن الولايات المتحدة تعمل على تمرير "صفقة القرن" من بوابة ممارسة الضغوط على حماس.

لا يمكن فهم الإصرار على وصف حركة حماس بالإرهابية من قبل السعودية إلا في سياق مقايضة "صفقة القرن"، كمدخل لتصفية القضية الفلسطينية، والتجاوز عن أسئلة شرعية الأنظمة الدكتاتورية المحلية، والتخلي عن المطالبة بالتحولات الديمقراطية، وصرف النظر عن وضعية حقوق الإنسان، وهي مقايضة برزت في خطاب ترامب في الرياض، حيث أخذ الموقف من حماس بالتدحرج. فلم تكن تصريحات الجبير في بروكسل حول حركة حماس غريبة، فقد سبقتها تصريحات مماثلة في باريس في حزيران/ يونيو 2017. وقد علق يؤاف مردخاي، منسق نشاطات الحكومة الإسرائيلية في المناطق الفلسطينية، على تصريحات الجبير في بروكسل عبر حسابه على تويتر، قائلا: "إذا كان هذا هو أيضا تعريف السعوديين لحماس، فنحن متفقون معهم".

على الرغم من أن حركة المقاومة الإسلامية "حماس"، أصدرت في24 شباط/ فبراير 2018؛ بيانا استنكرت فيه تصريحات الجبير أمام البرلمان الأوروبي؛ التي وصف فيها الحركة بـ"المتطرفة"، ونددت بما أسمته استمرار الجبير في التحريض عليها، باعتباره "تضليلا للرأي العام وتشويها لمقاومة شعبنا الفلسطيني المشروعة، والذي لا يعكس مزاج الشعب السعودي، ولا يتوافق مع مواقف المملكة العربية السعودية المعلنة الداعمة للقضية الفلسطينية"، محذرة من أن "هذه التصريحات من شأنها تشجيع العدو الإسرائيلي على الاستمرار بارتكاب مزيد من الجرائم والانتهاكات بحق شعبنا ورموزه وعناوين نضاله". إلا أن حركة حماس تدرك طبيعة تحولات الموقف السعودي وموقعها في "صفقة القرن".

خلاصة القول؛ أن تصريحات الجبير المتتالية حول "إرهابوية" حركة "حماس" تعكس تحولات الموقف السعودي من القضية الفلسطينية وترتيبات "صفقة القرن"، وهي صفقة تتجاوز تصفية القضية الفلسطينية، وإدماج المستعمرة الاستيطانية الإسرائيلية في المنطقة، عبر مداخل حرب "الإرهاب"، وذلك من خلال إعادة إنتاج تواريخ الأنظمة الما بعد كولونيالية الدكتاتورية في المنطقة، والتي أوشكت سردياتها الوطنية المحلية على الأفول، وتعمل على تجديد شرعنة نفسها دوليا من خلال التماهي مع السياسات الأمريكية والأوروبية "الإرهابوية" المتعلقة بالتعامل مع المسألة الفلسطينة، عبر تأسيس سردية إقليمية تنص على الصداقة مع المستعمرة الاستيطانية الإسرائيلية، واختراع عدواة محلية وإقليمية جديدة تتمثل بتحديد المخاطر الأساسية

بالدول والكيانات االموسومة بالإرهابوية، واختزالها بالحركات والدول الداعمة للقضية الفلسطينية، وفي مقدمتها الجمهورية الإسلامية الإيرانية "الشيعية"، والحركات الإسلامية "السنية" المنبثقة عن جماعة الإخوان المسلمين، وفي طليعتها حركة المقاومة الإسلامية "حماس".

دول الحصار واستهداف الرأي العام القطري

إحسان الفقيه القدس العربي 5\3\2018

«يا أهل مكة، أنأكل الطعام، ونلبس الثياب، وبنو هاشم هَلْكى، لا يُباع ولا يُبتاع منهم؟ والله لا أقعد حتى تُشقّ هذه الصحيفة القاطعة الظالمة».

ربما يعرف كثير من القراء أن هذه العبارة قِيلت في سياق الحصار الجائر الذي ضربته قريش على بني هاشم وبني المطلب في شِعْب أبي طالب على مدى ثلاث سنوات، لكن من المؤكد أن اسم قائلها لم يعْلَق في ذاكرتهم، إنه زهير بن أبي أمية، رجل من مُشركي قريش، أخذته نخوة عربية عندما رأى ذوي الأرحام يتعرضون إلى ذلك الأذى.

لقد كان المُحاصَرون في الشِّعْب أسعد حظا بهذا الرجل المشرك من أهل قطر الذين حاصرهم أبناء المِلّة والدين والعروبة والقُربى والمصاهرة، فغابت النخوة، وظهر الفُجور في الخصومة.

جاوزَ الحصار مُعظم العام، ولا يزال أهل قطر في صمود ضد النيل من سيادتهم، فيطرح السؤال نفسه بنفسه: إذا كانت القيادة القطرية لم تُسلِّم حتى هذه اللحظة، ونجحت في توفير البدائل اللازمة لتسيير الحياة العامة داخل الدولة، فعلام تعول دول الحصار أمام أنَفَة القيادة القطرية وإصرارها على عدم التنازل عن قرارها السيادي؟

تُدرك دول الحصار جيدا أن الحكومة القطرية لن ترضَخ لتلك الشروط المُجْحفة المُهينة، لكنها تُعوِّل على تغيير اتجاهات الرأي العام القطري عن طريق إحداث أزمة اقتصادية، بناء على الدراسات المعروفة الخاصة بالرأي العام واتجاهاته وأنواعه وكيفية تشكيله.

ابتداءً أرغبُ في أن يتعرف القارئ على ما تعنيه كلمة الرأي العام، لأنها متداولة بقوة على الساحة السياسية والثقافية، ومن ثم يجدر بنا أن نُوفّر على بعض القراء عناء التفكير في ذلك المصطلح.

الرأي العام القومي أو القُطْري أو الوطني، هو عبارة عن الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية في فترة معينة بالنسبة لقضية معينة أو أكثر، يحتدم فيه الجدل والنقاش، وتمسُّ مصالح هذه الأغلبية أو قِيَمَها الإنسانية الأساسية مسًّا مُباشرا. ومن خلال هذه التعريف يتبين لنا أن الرأي العام لا يعني رأي الشعب بأكمله، كما قال الفيلسوف فيلاند، فالمُعتبر هو رأي الأغلبية العظمى من الشعب، لأنه لا يمتنع أن تكون هناك بعض الفئات لها اتجاه ورأي آخر مُغاير. ووصْفُ الأغلبية بالواعية، فيه إشارة إلى دور التنظيمات

الشعبية ووسائل الإعلام والتوعية في إيضاح المسائل العامة، التي يلزم أن يُلِمَّ بها الشعب وغابت عنه بسبب الجهل وضعف الوعي. وهذا الرأي يكون في فترة معينة، حول قضية معينة ثار حولها الجدل والنقاش، الذي من شأنه تقليب أوجه المشكلة واعتماد التفكير السليم كسبيل للوصول إلى الحقيقة. على أن تكون هذه القضية مما يمسّ المصالح المشتركة لهذه الأغلبية، ليصلُحَ تسميته بالرأي العام، وليس حتميا أن تمسَّ المصالح المادية فحسب، فقد تكون ذات طابع إنساني مهم، كقضايا التمييز العنصري والعدوان على الشعوب بصفة عامة.

في الحالة القطرية يُعد الحصار قضية رأي عام، لأن رفْضَه رأيٌ سائد بين أغلبية الشعب الواعية في تلك الفترة، ويحتدم حولها النقاش باعتبار أن هناك معارضة في الداخل والخارج تؤيد ذلك الحصار، ولا هم لها سوى إسقاط الحكومة القطرية، بينما تمسّ هذه القضية مصالح الأغلبية القطرية، سواء كانت مادية عن طريق الحصار الاقتصادي ومخاطره، أو إنسانية باعتبار الجانب المُهين الذي يستهدف كرامة القطريين وحقَّهم السيادي.

الحصار لا يهدف إلى التأثير المباشر على القيادة القطرية، وإنما يهدف إلى تغيير الرأي العام القطري بإثارة حالة من التذمّر ورفض سياسات الدولة والضغط عليها، ودفعها إلى التماهي مع شروط دول الحصار، اعتمادا على إثارة المخاوف الاقتصادية والأمنية لدى المواطنين جرَّاء طول أَمَد الحصار.

دول الحصار إذن تستغل الدوافع الأساسية للسلوك البشري للتأثير على الشعب القطري، وعلى رأسها الدوافع البيولوجية النابعة من حاجة الكائن الحي، وحرصه على استمرار الحياة، وذلك عن طريق التهديدات الاقتصادية وإثارة المخاوف إزاءها، لأن الإنسان في حال افتقاد الأمن الغذائي يضع كل قدراته وطاقاته في خدمة تلبية هذه الاحتياجات، ولذا تمكن النازيون من الوصول إلى الحكم في مطلع الثلاثينيات، اعتمادا على الأزمة الاقتصادية العالمية، فوجهوا الدعاية ناحية العمال بالتلويح بورقة الغذاء وتوفير العمالة، وكانت النتيجة أن الحزب الذي كان تعداد أعضائه لا يتجاوز الثلاثمئة ألف، استطاع أن يحصد أصوات أكثر من ستة ملايين عاطل وجائع.

إن أسلوب الحصار والمُقاطعة الاقتصادية من أجل التحكم في اتجاهات الرأي العام لدولة ما، والتأثير على سياستها، انتهجته الدول الاستعمارية والإمبريالية، وعلى رأسها الولايات المتحدة، فحصار العراق الذي وطّد

لاحتلالها ليس عنا ببعيد، وقبلها استخدمت التهديد بورقة المعونات مع اليونان، عقب الحرب العالمية الثانية، عندما هدّدت الشعب اليوناني بمنع شحنات القمح عنه إذا قام بانتخاب الحكومة الاشتراكية.

كما استخدمت أمريكا الأسلوب نفسه مع مصر في الخمسينيات، عندما منعت شحنات القمح عنها، في الوقت الذي كان مخزونها لا يكفي لاحتياجات الشعب لأكثر من أربعة أيام، بهدف الضغط على القرار السياسي. فإذا كان الرأي العام القطري هو المستهدف، فإنه ينبغي أن تكون هناك عناية قطرية خاصة بدراسات الرأي العام، ودعم صمود الشعب والتفافه حول قيادته، تقع هذه المهمة على عاتق قادة الرأي والإعلام والتنظيمات الشعبية، والقيام بتوعية الشعب بعناصر أسلوب الحرب النفسية من شائعات، وافتعال للأزمات وإثارة الرعب، إضافة إلى قيام الإعلام بتعزيز الصمود عن طريق أساليب التكرار والإثارة العاطفية والشفافية وعرض الحقائق والبرامج الإيجابية المحددة. وحتما ليست القيادة القطرية بحاجة إلى مثل هذه التوجيهات المعروفة، لكن حديثي هنا إلى الأشخاص والمؤسسات الواقعين خارج نطاق الدوائر الحكومية.

إن دعوتنا إلى صمود قطري لا تعني حتما سكْب الزيت على النار وتأجيج الخلاف بين الأشقاء، فلكُلّ من إخوتنا قدره ومكانته، وإن خالفنا أحدهم في شيء، فسبق وأيّدناه في أشياء، ووقفنا معه مُدافعين في الخندق ذاته ضد أعداء الداخل والخارج، في عزّ إنكارنا لبعض القرارات والإجراءات، لكن أحببنا الإشارة الى أن صمود القطريين مرتكز على عدالة القضية، ويقي المنطقة والأمة من تكرار محاولات فرض الرأي بالقوة بين بلدانها، ومن ثم الإغراق في مزيد من الفوضى والاستبداد، فالأولى أن يرجع الباغي الجائر لا أن يستسلم المظلوم.

والله غالب على أمره ولكن أكثر الناس لا يعلمون.

كيف ساهم تدخّل الإمارات لصالح ترامب في حصار قطر؟

رأي القدس العربي 5\3\2018

ذكرت صحيفة «نيويورك تايمز» الأمريكية . وعلى رأس صفحتها الإلكترونية . خبراً يؤكد أن روبرت مولر المحقق الخاص في التدخل الروسي في الانتخابات الأمريكية عام 2016 وسّع تحقيقه ليشمل مستشارا لولي عهد أبو ظبي محمد بن زايد هو رجل الأعمال اللبناني . الأمريكي جورج نادر.

للقصة تفاصيل كثيرة تضيء على اختلاط شؤون السياسة (والمال) بقضيّة رهان دول وجهات كبرى، بينها روسيا والإمارات، على فوز الرئيس الأمريكي دونالد ترامب، الأولى عن طريق عمليّة استخباراتية معقّدة للتأثير في الأمريكيين عبر وسائط التواصل الاجتماعي، والثانية عن طريق الدعم المالي عبر صفقات أمنية بقيمة مئات ملايين الدولارات.

الحبكة المعقدة لتدخل الإمارات تشمل، إضافة إلى نادر، شخصا يدعى إليوت برويدي، لديه عقود أمنية بمئات الملايين مع أبو ظبي، والذي يعتبر أحد جامعي الأموال الكبار لحملة الرئيس الأمريكي، إضافة إلى كونه أحد الداعمين الرئيسيين لتحالف «اليهود الجمهوريين» ولرئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو. قدّم الأخير لمستشار بن زايد تقريرا مفصلا لاجتماع مع ترامب يحثه فيه على دعم سياسات الإمارات في الخليج والعالم العربي.

بعد فوز ترامب نجح مستشار بن زايد بلقاء صانعي القرار في البيت الأبيض عدة مرات حيث التقى بستيف بانون، المستشار الاستراتيجي السابق لترامب، وبجارد كوشنر صهره ومستشاره لشؤون السياسة الأمريكية في المنطقة.

في خلفيّة هذه الحبكة المعقّدة أيضاً يحضر فشل كوشنر في إقناع السلطات المالية القطرية بعقد صفقة لتمويل أحد أكثر أصول شركات والد جارد، تشارلز كوشنر، تعثّرا، قبل أسابيع فقط من إعلان دول الحصار للأزمة مع الدوحة.

وحسب التقارير الواردة فإن كلا من كوشنر، وبرويدي عملا على نسف مساعي وزير الخارجية الأمريكي ريكس تيلرسون لرأب الصدع الخليجي، بل إن برويدي طالب ترامب بعزله من منصبه.

وإذا عطفنا كل هذا مع المعلومات عن تخفيض تصريح كوشنر الأمني داخل البيت الأبيض، وما ذكرته صحيفة «واشنطن بوست» الأمريكية مؤخرا من أن المخابرات الأمريكية اكتشفت أن مسؤولين من الإمارات

وإسرائيل والصين والمكسيك، استغلوا الطموحات المالية لكوشنر للحصول على معلومات أمنية، وكذلك للتأثير على سياسة ترامب، نكون قد ألقينا ضوءاً على عش الدبابير السياسي والمالي، وشبكة الفساد السياسي والمالي التي استخدمتها الإمارات للوصول إلى قرار حصار قطر، وهو ما يشرح بوضوح أيضاً التصريحات الخطيرة التي أدلى بها ترامب بعد الحصار، والملابسات التي شابت مهمّة تيلرسون، وكذلك الصد الذي تلقاه مندوبا ترامب، تيم ليندركينغ وانتوني زيني المتوليان ملف الوساطة في أزمة قطر.

... كما أنه يشرح الكثير من السياسات الخطيرة، برعاية خفية من الإمارات وحلفائها في المنطقة، وخصوصاً في فلسطين، التي تلقّى شعبها هدايا ترامب لإسرائيل، من إعلان القدس عاصمة لها، إلى قرار فتح السفارة في يوم النكبة الـ70، وفي سوريا، التي تشهد حالياً تنفيذ الأجندة الروسيّة عبر مجازر الإبادة والتغيير الديمغرافي نصرة لنظام الرئيس بشار الأسد.

سوريا وأوكرانيا بلدا تماس روسي - أميركي

عبدالوهاب بدرخان العرب القطرية 5\3\2018

أصبحت سوريا، مع أوكرانيا، بلدَي تماس في الحرب الباردة الجديدة بين الدولتين الكُبريين، لكنها حرب ساخنة على الأرض، إذ ينسى القادة هنا وهناك أن أرواحاً بشرية تُباد وتُزهق، أو أنهم ببساطة لا يبالون. أتاحت تجربة الحرب العالمية الثانية وروادع عدم التسبّب بمواجهة عسكرية في أوروبا أن تقنّن النزاع في أوكرانيا، غير أن روسيا حقّقت «مكسبَين»، الأول ضمّها شبه جزيرة القرم بقوّة الأمر الواقع، والآخر انقسام البلاد بين شرق موالٍ لموسكو وغرب موالٍ للغرب الأميركي – الأوروبي. هذا انقسام ينذر بصعوبة، أو حتى استحالة رأبه مستقبلاً، خصوصاً أن الأزمة طالت، وثمة الكثير من الوقائع التي يجري تغييرها ليس فقط على المستويَين العسكري والأمني، بل أيضاً في ربط حياة سكان الشرق بدورة الحياة والاقتصاد في روسيا، والعكس صحيح بالنسبة إلى الجزء الغربي.

تدخّلت روسيا مباشرة في سوريا مع وصول الأميركيين إلى حدودها بعد انتشار تنظيم «الدولة الإسلامية/ داعش» وسيطرته. ومنذ اللحظة الأولى، في خريف عام 2015 عرض فلاديمير بوتن على باراك أوباما عقد «شراكة» تشمل سوريا وأوكرانيا.

لم تكن هناك استجابة أميركية، فواشنطن لم تُرِد مناقشة أية «صفقة» مع موسكو، إذ إن ثمة اتفاقات وضعت لحل الأزمة الأوكرانية، وأُرفقت بعقوبات اقتصادية ومالية على روسيا، وما على الأخيرة سوى أن تنفّذها، في المقابل اعتبرت أميركا أن لا مصالح تدافع عنها في سوريا، وبالتالي فإنها تعترف واقعياً بمصالح روسيا، لكنها تشترط تسهيلات لمحاربة الإرهاب، وتنسيقاً لإيجاد حل سياسي للأزمة السورية. وعندما انتهت ولاية أوباما وانتُخب دونالد ترمب شاع انطباع دولي بأن لدى بوتن وترمب تفاهمات «مسبقة»، قد تؤدي إلى تسوية الأزمتَين، غير أن العلاقة بين الدولتين راحت تتدهور تدريجاً، لأسباب شتى، إلى أن استعادت أخيراً أجواء الحرب الباردة. وفي الحالَين، دفعت سوريا، وبالأخص مدنييها، أثقل الأثمان، ففي أجواء «الوفاق المحتمل» أجهز الطيران الروسي على شرقي حلب، وفي ظلّ «الوفاق المستبعد» يكرر اللعبة الجهنمية في الغوطة الشرقية.

الفارق بين الحربين الباردتين أن السابقة التي شكّل عام 1989 نهاية فعلية لها كانت تُشهر قيماً ومبادئ في صراع بين «العالم الحرّ» الذي يرمز إلى الغرب و«الحكم الشمولي/ الديكتاتوري» الذي كان سائداً في

المعسكر الاشتراكي/ السوفييتي. أما الحرب الباردة الحالية فلا يستطيع أي من المعسكرين ادّعاء أي مبادئ فيها، وفي ذاكرتيهما أن «الإرهاب» كان النتاج الحقيقي لنهاية حربهما الباردة السابقة، انطلاقاً من أفغانستان، بل إن الولايات المتحدة التي أرادت القضاء على ذلك الإرهاب ما لبثت أن راكمت الأخطاء في أفغانستان نفسها، ثم في العراق، وبدل أن تؤسس نظامَين ديمقراطيين فيهما، كما روّجت، أحيت كل الرواسب والانقسامات التاريخية، وبالتالي ساهمت في تأجيج ظواهر التطرّف والإرهاب.

تغيّرت الخريطة في سوريا، فللمرّة الأولى أصبح لأميركا موطئ قدم في شمال شرقي سوريا، و«مصالح» تدافع عنها هناك من خلال الأكراد، ولا تريد أن تساوم عليها مع روسيا التي تشعر بأن تدخّلها السهل لا ينفكّ يتحوّل إلى تورّط، فهي قادرة على دائماً على إنفاذ سياسة الأرض المحروقة، حيثما أرادت، لكنها غير قادرة على إنهاء الحرب لا بالحسم العسكري، ولا بحل سياسي حقيقي. لذلك يديم الطرفان الأزمتَين، فروسيا لا تزال تبحث عن «تسوية كبرى» تشمل سوريا وأوكرانيا وما هو أبعد، أما أميركا فتتلاعب بروسيا، وبالأطراف الإقليمية كافةً.

تم بحمد الله